

# تفكك الاتفاقات في الشرق الأوسط: الأسباب والنتائج والتأثيرات

إسماعيل نعمان تلجي

نائب رئيس أوسام

من بين الموضوعات التي تمت دراستها بشكل متكرر من قبل الأكاديميين ومراكز الفكر.

يمكن اعتبار التحالفات بين إيران وسوريا، والسعودية والإمارات، ومصر والإمارات، وقطر وتركيا، أبرز التحالفات في سياسات الشرق الأوسط في المرحلة الأخيرة. وبينما توجه هذه التحالفات

تعد التحالفات التي تشكلها الدول المجتمعة في إطار المصالح المشتركة والهويات المتشابهة وأولويات السياسة الخارجية من بين الديناميكيات الرئيسية التي ترسم سياسة الشرق الأوسط. هذه التحالفات التي تكون أحيانا قصيرة الأمد وأحيانا أخرى طويلة الأمد، هي أحد أهم العناصر في السياسة الخارجية للدول، كما أنها تعتبر المحددات الرئيسية لمستقبل كل من عمليات السلام والحرب. وفي الوقت الذي تحاول فيه الدول الصغيرة إقامة علاقات تحالف مع جيرانها أو الدول القريبة لمخاوف أمنية، تسعى الدول الكبيرة لإقامة تحالفات لتعزيز نفوذها الإقليمي. وفي الحاليتين تستخدم هذه الدول التحالفات كأداة لإضفاء الشرعية على سياساتها. التحالفات في سياسات الشرق الأوسط، كانت

إن هشاشة البيئة السياسية التي خلفها الاستبداد المزمع جعلت من كتل الحراك البشرية الهائلة تجمعات هلامية دون تنظيم وقيادة، في مواجهة سلطة منظمة ومسلحة بأدوات التحكم والسيطرة



2011. ويشار إلى أن الرياض وأبو ظبي اعتبرتا مجيء جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة خطرا على أنظمتهم، ودعمتا الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر في العام 2013 وأدى إلى الإطاحة بكوادر جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم في البلاد. وفي الفترة التالية تحرك التحالف بين البلدين بشكل مشترك في التطورات الإقليمية من سوريا إلى ليبيا ومن تونس إلى السودان، وبعد وفاة العاهل السعودي الملك عبد الله في عام 2015 اكتسب التحالف بعدا جديدا مع مجيء الملك سلمان إلى الحكم. وبالفعل، بمجرد توليه منصبه، عين الملك سلمان بن عبد العزيز نجله محمد بن سلمان وزيرا للدفاع ومنحه صلاحيات واسعة. وبعد أشهر قليلة من استلامه منصبه الجديد، انطلقت

عملية عسكرية في اليمن بقيادة السعودية والإمارات وبدعم من دول عربية معينة، فيما أصبح تحالف الرياض - أبو ظبي أقرب كثيرا في تلك المرحلة. وبعد فترة وجيزة من تعيين محمد بن سلمان وليا للعهد في عام 2017، قررت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية

أيضا بشكل تدريجي وبتأثير تطورات مباشرة أو غير مباشرة. ويمكن القول إن من أهم الأسباب الرئيسية في مرحلة انقسام التحالفات هو تغيير مفاجئ في السياسة الداخلية لإحدى الدول الأعضاء في التحالف، أو أزمة دبلوماسية غير متوقعة بين الدول المتحالفة، أو تغيير تقوده دولة ثالثة يكون أمرا محددًا في السياسات الداخلية والسياسات الخارجية لأعضاء التحالف، أو حالة عدم وضوح ناجمة عن مشاكل اقتصادية هيكلية، أو تطورات تضر بعلاقات الثقة المتبادلة أو أولويات متباينة في مناطق الصراع. وبينما يشار إلى أن بعض هياكل التحالف في سياسات الشرق الأوسط قد شهدت مؤخرا عمليات انفصال، سيكون من المفيد توضيح بعض النماذج منها.

## السعودية والإمارات من التحالف إلى صراع النفوذ

من الجدير بالذكر أن أحد التحالفات التي شوهد فيها اتجاه نحو الانقسام هو كيان التحالف بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والذي تعمق بشكل خاص في الفترة التي أعقبت الثورات العربية، لكن هذا التحالف شهد انكسارات مؤخرا في سياقات مختلفة. من المعروف أن السعودية والإمارات اتخذتا موقفا مشتركا في مواجهة التحركات الشعبية وعمليات تغيير الأنظمة في العالم العربي عام

البلدان المعنية للعمل بشكل مشترك في السياسات الإقليمية، فإنها تحدد أيضا علاقاتها مع البلدان الأخرى في المنطقة بشكل كبير. من ناحية أخرى، فإن هذه التحالفات بين الدول التي تجتمع في إطار أولويات السياسة الخارجية المشتركة والمخاوف الاقتصادية والتقارب الاجتماعي والثقافي والمخاوف الأمنية، يمكن أن تتضرر نتيجة للتغييرات في هذه المواقف وحتى ربما تصل للتفكك. هذا الوضع الذي شوهد بشكل متكرر في الآونة الأخيرة، يدفع المحللين لتناول مسألة التحالفات المتفككة. حيث أن التحالفات المتفككة شأنها شأن الكيانات المتحالفة لها إمكانيات تأثير بشكل كبير في مستقبل سياسة المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقييمها أيضا باعتبارها عناصر رئيسية تؤثر على الديناميكيات على الأرض لاسيما في مناطق النزاعات أو المناطق التي تشهد صراعات من أجل النفوذ.

يمكن للتحالفات أن تشهد انقسامات في سياق التطورات القصيرة والمفاجئة، ولكن يمكن أن يحدث ذلك





وفشلهما في الاتفاق حول سياسة مشتركة، هذه الاختلافات في الرأي بشكل أوضح. وأخيرا، فإن قرار نظام الرياض بشأن المستثمرين الأجانب الذي ينص على "إيقاف التعامل مع الشركات الأجنبية التي لا تنقل مقرها الإقليمية إلى السعودية حتى عام 2024 في المناقصات العامة" الذي يستهدف مدنا واقتصادات مهمة في المنطقة مثل أبو ظبي ودبي، كشف عن وجود خلافات بين البلدين في المجال الاقتصادي أيضا. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن أحد الأسباب الاقتصادية المهمة هو الصعوبات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، والتي تشكل أساس الاقتصاد في البلدين. وبموجب اتفاقيات أوبك، اضطرت الإمارات التي تشهد حاليا نزاعات مع الدول الرئيسية المنتجة للنفط مثل السعودية والعراق، إلى

وفي الوقت الذي تشكّل فيه تصورا بأن الإمارات تركت السعودية وحيدة في القتال ضد الحوثيين، بدأت الرياض بعد فترة في وضع خطط لسحب قواتها من اليمن. تم تفسير هذا الوضع على أنه اختلاف في الرأي بين البلدين بسبب أجندات مختلفة في منطقة نزاع يعملان فيها معا، وقد تم تقييمه على أنه تطور يضر بالتحالف.

## المبررات الاقتصادية والدبلوماسية في تفكك التحالف

الانقسامات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تجلّت بوضوح في مجال السياسات الاقتصادية أيضا. حيث كشفت نقاشات ممثلي الدولتين خلال اجتماعات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)

المتحدة مرة أخرى، بدء حصار سياسي واقتصادي ضد قطر. واستمر هذا التحالف بين البلدين في إطار وثيق في سياقات عديدة مثل العلاقات مع تركيا وإيران، والتطورات في سوريا، والحرب الأهلية الليبية، والصراع على السلطة في القرن الإفريقي.

من ناحية أخرى، يُلاحظ أن التحالف بين السعودية والإمارات شهد بعض الاختلافات في الرأي، لاسيما منذ عام 2020 إلى وقتنا الحاضر، وهذا أدى إلى انقسامات في هيكل التحالف. اليمن كان أحد الأمثلة الأولى على هذا الوضع. حيث مثل تعزيز الإمارات لعلاقتها الوثيقة مع المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي في اليمن، بشكل مخالف للمملكة العربية السعودية، وإنهاء وجودها العسكري في اليمن في فبراير 2020، مصدر إزعاج إلى نظام الرياض.





العربية، كانت تطورات ساهمت في إطلاق مرحلة انتهاء الأزمة الخليجية. إن عدم حضور ولي عهد أبو ظبي الأمير محمد بن زايد الذي يعتبر الزعيم الفعلي للإمارات إلى القمة الـ41 لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وحضور أمير دبي محمد بن راشد آل مكتوم بدلا منه، وبعد ذلك إحجام المسؤولين الإماراتيين عن تنفيذ الممارسات الدبلوماسية مع قطر، كلها أمور كشفت عن الخلافات الموجودة بين السعودية والإمارات. وبالإضافة إلى الأزمة الخليجية، فإن إيحاء الإمارات في الفترة الأخيرة بعدم رغبتها في تحسين العلاقات مع تركيا أو في التحسين بشكل جزئي، في الوقت الذي كانت فيه اتصالات بين تركيا والسعودية، وتركيا ومصر، لتحسين

وتحويله إلى صراع على السلطة بين البلدين. وإضافة إلى التطورات السياسية الإقليمية المذكورة أعلاه وردود فعل البلدين على تلك الأحداث، فإن انتقال إدارة دونالد ترامب إلى جو بايدن في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية قد كشف أيضا عن حاجة كلا البلدين إلى مناورات مختلفة في السياسة الخارجية. وخلال هذه الفترة، ركزت الإمارات على الأنشطة التي من شأنها ضمان استمرار موجة التطبيع مع إسرائيل، ووضعت التطورات التي تهم منطقة الخليج ككتلة واحدة، في المرتبة الثانية لأولوياتها. إن بدء السعودية في مفاوضات ثنائية مع قطر بوساطة الكويت والولايات المتحدة، ومشاركة أمير قطر في القمة الـ 41 لمجلس التعاون لدول الخليج

خفض ميزانيات الدولة، لاسيما بسبب جائحة كورونا، ودخلت في فترة من القيود على النفقات. كما أن المشاكل الاقتصادية في السعودية جراء جائحة كورونا ونقص اللقاحات في البلاد، تسببت في قيود كبيرة في هذا الصدد أيضا. وخلال هذه الفترة، اضطر البلدان لاستخدام مواردهما الاقتصادية في الاحتياجات الأساسية وهي الصحة والتطورات الطبية وعملية التطعيم، بدلا من تمويل المجالات التي منحها التحالف لهما.

يمكن القول إن بعض التطورات الإقليمية والعالمية كان لها تأثير في الانقسام الذي يجري في التحالف بين البلدين. كما يمكن القول إن هناك أسبابا إقليمية ودولية لإضعاف التحالف





السياسات المتبعة في ليبيا واتباع الإمارات موقفا متحيزا في إثيوبيا والسودان، حيث وصلت هذه الانقسامات إلى حد تفكك التحالف. كما أن هناك مسألة أخرى وهي الصراعات الداخلية في إثيوبيا التي تعتبر قضية هامة لمصر من ناحية السياسة الخارجية، حيث كان لوقوف الإمارات في نقطة معادية لمصر وتقديمها الدعم للحكومة الإثيوبية واستخدام الأراضي الإريترية من أجل ذلك، دور في إضافة سبب جديد للخلافات السياسية بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، هناك خلافات سياسية بين البلدين بشأن بعض القضايا المتعلقة بالسودان. عملية أخرى تكشف الضرر الذي لحق

الديمقراطية، لاسيما منذ العام 2015. وقد حصل نظام عبد الفتاح السيسي على كميات كبيرة من المساعدات الخارجية التي جاءت من الإمارات، وفي الأزمة الخليجية وقفت مصر بجانب السعودية والإمارات والبحرين وقطعت علاقاتها مع قطر. كما نفذ كلا البلدين سياسة خارجية في ليبيا متناسقة بشكل كبير من وقت لآخر مع الجهات السياسية والعسكرية المرتبطة بروسيا.

لكن، مثلما حدثت خلافات في التحالف السعودي الإماراتي مؤخرا بسبب السياسات الخارجية المتعلقة بنقاط الصراع الإقليمية، شهد التحالف الإماراتي المصري أيضا انقسامات بسبب

العلاقات بينهم، ووجود إشارات من هذه البلدان حول إعادة العلاقات بينهم، يعتبر أيضا مثالا على الخلافات بين السعودية والإمارات.

## الانقسامات في التحالف المصري الإماراتي

يشار إلى أن هناك تحالفا آخر تم تشكيله حول المعايير السياسية والاقتصادية والجيوسياسية في العام 2013، وأظهر علامات انقسامات اعتبارا من عام 2021، وهو التحالف بين مصر والإمارات العربية المتحدة. حيث تعززت شراكة الإمارات مع مصر في إطار سياستها الخارجية التدخلية والتي تهدف لكبح جماح المطالب

تقييم من هذا المنظر، يمكن التوقع بأن آثار التمزق والخلافات في هياكل التحالفات الإقليمية ستظهر بشكل أكبر في السياسة الإقليمية خلال الفترة المقبلة. ■

إن التحالفات التدخلية والعدوانية، والتكلفة الاقتصادية الناتجة عنها، هي أحد أهم الأسباب لعدم اهتمام الدولة أو عدم القدرة على قيامها بما يقع على عاتقها وفق الاتفاقيات الاجتماعية. وبالنتيجة، عند إجراء

بتحالف مصر والإمارات، وهي مفاوضات الإمارات مع إسرائيل حول مشروع قناة تنافس قناة السويس بعد التطبيع الإماراتي الإسرائيلي. حيث تخطط إسرائيل لإنشاء قناة للنقل بين ميناءي أشدود وإيلات وتشكيل مسار نقل من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج، وتهدف بذلك إلى أن تصبح منافسة لقناة السويس. ومن خلال تصريحات المسؤولين المصريين في هذا السياق، يمكن القول إن هذه الخطة التي تتعاون فيها الإمارات مع إسرائيل، كشفت عن انزعاج مصري بشكل كبير من ذلك.

## تفكك التحالفات والنظام الإقليمي

إن دخول التحالفات بين السعودية والإمارات، ومصر والإمارات في مرحلة التفكك، يؤدي في نفس الوقت إلى بعض التغييرات في النظام الإقليمي. وفي هذا الإطار، فإن تفكك التحالفات المتكونة من الدول التي اتبعت سياسة خارجية تدخلية بعد تحركات الشعوب العربية، سيأتي أيضا بيئة سياسية/ نظام إقليمي يمكن أن يتطور إلى أشكال من العلاقات التي يبرز فيها الازدهار الاقتصادي لشعوب الدول العربية، ما يؤدي إلى إيلاء الأهمية لمطالب الشعوب.

جدير بالذكر أن هناك تغييرات حدثت في الاتفاقيات الاجتماعية التي تحدد العلاقات بين الدول والمجتمعات في البلدان العربية، لاسيما في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وانتقالها إلى ما يسمى "الاتفاقيات الاجتماعية غير الاجتماعية"، باختصار يمكن القول

